

بيروت تبحث عن خطة لإدارة جبال الدين العام

بدأ لبنان يستشعر خطر جبال الدين العام وتداعياته المحتملة في المستقبل بعد أن بعث اقتصاديون طيلة السنوات الأخيرة بإشارات سلبية تحذر من آثار كارثية ما لم يحدث تغيير جذري في هذا الوضع وبالسريعة المطلوبة لنفض غبار الخراب المخيم على الاقتصاد.

بيروت - عكست تحركات الحكومة اللبنانية لتطويق مشكلة الدين العام جدية المسؤولين بأن بلادهم عاقدة العزم على معالجة هذه القضية، التي تشكل صاعداً مزمنًا.

ويمثل الدين العام، الذي يعادل نحو 150 بالمائة من الناتج المحلي اللبناني، وهو ثالث أعلى المستويات في العالم بعد اليابان واليونان، القمة الطافية من جبل الأزمات الاقتصادية والمالية للبلاد. وأكد وزير المالية علي حسن خليل خلال جلسة برلمانية الخميس الماضي أن لبنان يحتاج إلى خطة لإدارة دينه العام الضخم تتيح فرصة "لتحرير الموازنة العامة من عبء تراكم قاتل للدين وخدمة الدين".

وأيد محافظ مصرف لبنان المركزي رياض سلامة في وقت سابق هذا الشهر مساعي الحكومة لخفض تكاليف خدمة الدين العام في الموازنة، لكن لم يتم التوصل حتى الآن إلى اتفاق بشأن كيفية تنفيذ ذلك ويجب ألا يُفرض أي شيء على البنوك التجارية.

وتحرت الحكومة، التي تعاني من أحد أكبر أعباء الدين العام في العالم، في الأشهر الأخيرة لتنفيذ إصلاحات طال تأجيلها في مسعى لوضع ماليتها العامة على مسار مستدام وتجنب أزمة.

وقال لبنان مطلع العام الجاري إنه لا يقترح على الإطلاق أي إعادة هيكلة للدين العام وأنه ملتزم بدفع كل الديون المستحقة وإسقاط الفائدة في المواعيد المحددة سلفاً.

وأكد اقتصاديون لبنانيون أن بلادهم قادر على سداد كافة ديونه دون الحاجة إلى إعادة جدولتها بعد تحذير أصدرته وكالة موديز للتصنيف الائتماني.

وقال نسيب غبريل رئيس قسم الأبحاث الاقتصادية في بنك "بيلوس" لوكالة شينخوا الصينية إن لبنان قادر على السداد ولا يحتاج إلى إعادة جدولة ديونه وأنه يقوم بدفع التزامات خدمة الدين في الوقت المحدد.

وأضاف أن "لبنان دفع أيضاً قيمة سندات اليورو المستحقة البالغة نصف مليار دولار في أبريل الماضي وسندات أخرى بقيمة 650 مليون دولار في مايو". وأكد غبريل أن لبنان بعيد عن الوصول إلى استنتاج موديز "لأنها ليست المرة الأولى التي يتباطأ فيها نمو ودائعنا".

لكنه أشار إلى أنه يتعين على البلاد العمل على تحسين تمويلها العام، وقال "نحن بحاجة إلى تقليل عجزنا المالي وعمليات الاقتراض، لكننا لن نصل إلى وضع مقلق".

وأوضح الخبير الاقتصادي اللبناني غازي وزني، أن لدى بيروت القدرة على دفع مستحقاتها في العامين الحالي والمقبل.

وقال إن "تقرير موديز هو مجرد تحذير للسلطات اللبنانية بأنه يتعين عليها تنفيذ إجراءات إصلاح أكثر جدية لتخفيض الدين العام وعجز الموازنة الذي سيؤدي المستثمرين والمودعين مرة أخرى".

ويعتد البرلمان برسالة طمأنينة للمؤسسات المالية ووكالات التصنيف الدولية بقدرة اقتصاد البلاد على الصمود حين تتكشف أن لديه مقترحات طموحة لخفض العجز في الموازنة أكثر مما توقعته الحكومة.

وقالت لجنة المال والموازنة في البرلمان مطلع هذا الأسبوع إنها عثرت على سبل لتقليص العجز المقترح في الموازنة بواقع واحد بالمائة ليلعب 6.6 بالمائة، لكن هناك شكوك حول إمكانية تحقيق ذلك نتيجة تباطؤ تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

وحدث صندوق النقد الدولي الحكومة اللبنانية على تحديد وتطبيق إجراءات أكثر ديمومة لخفض الإنفاق وزيادة الإيرادات لمعالجة الاختلالات المالية.



الاقتراب من نقطة التوازن

القاهرة تضع الاقتصاد أخيراً على سكة الخروج من الأزمات

إشادات دولية بسرعة تنفيذ الإصلاحات الصعبة

والحماية الاجتماعية وبرامج التنمية البشرية وزيادة الاستثمارات الحكومية. واتخذت الحكومة في وقت سابق الشهر الحالي قراراً بتنفيذ خطة الأخيرة من خفض دعم الوقود، وهو ما أدى إلى زيادة الأسعار المحلية بين 16 و30 بالمائة لتنسجم مع التكلفة الحقيقية.

وخلال العام المالي الماضي، زادت نسبة الاستثمارات الحكومية الممولة من الخزنة العامة في إطار تنفيذ خطة الدولة للارتقاء بمستوى الخدمات العامة وتطوير البنية التحتية. وأشار معيط إلى أن نسبة مساهمة الاستثمارات الخاصة والحكومية بلغت حوالي 45 بالمائة من النمو المتحقق، تليها نسبة مساهمة الصادرات بنحو 34 بالمائة. وتؤكد القاهرة أن تقوية الصناعة هدف استراتيجي للحكومة وأنها سوف تعمل على تعزيز دور التصنيع وزيادة قدرته التنافسية من أجل خفض الواردات وتحسين الميزان التجاري.

وبدأت مصر في عام 2016 برنامجاً للإصلاح الاقتصادي، ووقعت على اتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض لدعم برنامج الإصلاح بقيمة 12 مليار دولار. ويصل إجمالي ما حصلت عليه القاهرة منذ توقيع اتفاق القرض إلى 10 مليارات دولار، وتتبقى دفعة أخيرة بملياري دولار ستستسلمها مصر قبل نهاية العام الجاري.

حملت بيانات الاقتصاد المصري للعام المالي الذي انتهى الشهر الماضي، مفاجآت كبيرة تؤكد أن القاهرة نجحت أخيراً في وضع الاقتصاد على سكة الخروج من الأزمات المزمنة بفضل الإصلاحات الشجاعة، التي تمكنت من استئصال "الأورام الخبيثة"، رغم أنها كانت قاسية على معظم المصريين.

القاهرة - أظهرت حزمة البيانات التي أعلنتها الحكومة المصرية في الأيام الماضية أن الاقتصاد بدأ يخرج من علق الزجاجة بعد أن سجل في العام المالي المنتهي في يونيو الماضي أعلى معدل نمو منذ 2010، إضافة إلى تحقيق أول فائض في الموازنة منذ ذلك الحين.

وأكد اقتصاديون أن الأرقام تعطي الحكومة شهادة كبيرة على شجاعته في الإقدام على العلاجات الصعبة التي طال التهرب منها وتنفيذها وفق جدول زمني شفاف بموجب اتفاق مع صندوق النقد الدولي تضمن قرضاً بقيمة 12 مليار دولار.

ومن أبرز المؤشرات الإيجابية على تحسن النشاط الاقتصادي انخفاض البطالة بدرجة كبيرة لتصل في ديسمبر الماضي إلى 8.9 بالمائة مقارنة بنحو 10.6 بالمائة قبل عام، مع تسارع وتيرة خلق فرص العمل.

وتستهدف الحكومة خفض معدل البطالة في العام المالي الحالي إلى 8.1 بالمائة مع استكمال الإصلاحات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي بموجب القرض الذي حصلت عليه القاهرة قبل 3 سنوات والبالغ 12 مليار دولار.

ومن المنتظر أن يصوت صندوق النقد الأسبوع المقبل على صرف الشريحة الأخيرة من القرض، وقدرها ملياراً دولار. واستطاعت القاهرة كبح انفلات التضخم ليتراجع في يونيو الماضي إلى 9.4 بالمائة بعد أن بلغ أعلى مستوياته في 2017 بنحو 31.5 بالمائة.

وشملت الإصلاحات تحرير أسعار صرف العملة المحلية، وسن ضريبة القيمة المضافة وإلغاء الدعم على معظم منتجات الوقود. وتدفقت الإشارات من المؤسسات الدولية، التي أكدت أن الإصلاحات السريعة المنفذة منذ نوفمبر 2016 وضعت الاقتصاد على سكة الخروج من دوامة الأزمات، لكنها أشارت إلى أن إجراءات التقشف والتضخم تسببت في معاناة الكثير من المصريين.

وأكد البنك الدولي هذا الأسبوع تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي بدرجة كبيرة، لكنه قال إن الحكومة "تواجه صعوبات في إيجاد التمويل الضروري للتحول صوب سياسة تركز على رأس المال البشري". وأوضح خبراء البنك في تقرير حول وضعية الاقتصاد المصري أن القاهرة لم تتمكن حتى الآن من تخفيف التأثيرات

المصرية. وقال وزير المالية محمد معيط في نفس المؤتمر الصحفي إن "تلك النتائج المالية هي الأفضل منذ أكثر من عشر سنوات. وأكد أن الحكومة تستهدف مواصلة خفض نسبة العجز الكلي في السنة المالية الحالية والسنوات المقبلة.

وأشار إلى أن إجراءات الضبط المالي ومعدلات النمو المحققة ساهمت في خفض دين أجهزة الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وأضاف "أنا نستهدف الوصول بمعدلات النمو في الموازنة الحالية، إلى أكثر من 6 بالمائة"، مؤكداً أن هيكل النمو تحسن وأصبح أكثر استدامة وتنوعاً.

وتقدر السلطات المصرية الناتج المحلي الإجمالي بنحو 235.4 مليار دولار، وهو ثالث أكبر اقتصاد بين الدول العربية بعد السعودية والإمارات.

ومن ملامح تعافي الاقتصاد تراجع نسبة الدين العام إلى ما يعادل 90.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي من نحو 108 بالمائة في العام المالي السابق. وتهدف الحكومة إلى خفضه خلال السنة المالية الحالية إلى 82 بالمائة على أن يصل إلى مستوى 70 بالمائة في السنة المالية المقبلة.

وساهمت إجراءات ترشيد دعم الطاقة في خفض فاتورة دعم الطاقة، وهو ما سمح بوجود مساحة مالية للإنفاق على برامج الدعم النقدي

والاجتماعية لتلك الحزمة البالغة 3.15 مليار دولار. وتضمنت الإصلاحات تحرير أسعار صرف العملة المحلية، وسن ضريبة القيمة المضافة وإلغاء الدعم على معظم منتجات الوقود.

وتدفع الإشارات من المؤسسات الدولية، التي أكدت أن الإصلاحات السريعة المنفذة منذ نوفمبر 2016 وضعت الاقتصاد على سكة الخروج من دوامة الأزمات، لكنها أشارت إلى أن إجراءات التقشف والتضخم تسببت في معاناة الكثير من المصريين.

وأكد البنك الدولي هذا الأسبوع تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي بدرجة كبيرة، لكنه قال إن الحكومة "تواجه صعوبات في إيجاد التمويل الضروري للتحول صوب سياسة تركز على رأس المال البشري". وأوضح خبراء البنك في تقرير حول وضعية الاقتصاد المصري أن القاهرة لم تتمكن حتى الآن من تخفيف التأثيرات

المصرية. وقال وزير المالية محمد معيط في نفس المؤتمر الصحفي إن "تلك النتائج المالية هي الأفضل منذ أكثر من عشر سنوات. وأكد أن الحكومة تستهدف مواصلة خفض نسبة العجز الكلي في السنة المالية الحالية والسنوات المقبلة.

وأشار إلى أن إجراءات الضبط المالي ومعدلات النمو المحققة ساهمت في خفض دين أجهزة الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وأضاف "أنا نستهدف الوصول بمعدلات النمو في الموازنة الحالية، إلى أكثر من 6 بالمائة"، مؤكداً أن هيكل النمو تحسن وأصبح أكثر استدامة وتنوعاً.

وتقدر السلطات المصرية الناتج المحلي الإجمالي بنحو 235.4 مليار دولار، وهو ثالث أكبر اقتصاد بين الدول العربية بعد السعودية والإمارات.

مؤشرات العام المالي الماضي

- 5.6 بالمائة معدل النمو الأعلى منذ 2010
- 2 بالمائة فائض مالي هو الأعلى في 8 سنوات
- 8.2 بالمائة عجز الموازنة انخفاضا من 9.7 بالمائة
- 18 بالمائة تراجع الدين العام في عام واحد
- 8.9 بالمائة معدل البطالة بعد بلوغه 10.4 بالمائة
- 9.4 بالمائة معدل التضخم بعد تراجع كبير

وتستهدف مصر اقتراض ما بين 4 و7 مليارات دولار خلال العام المالي الجديد الذي بدأ في يوليو الجاري. ويمكن أن تتضمن عملية الاقتراض طرح سندات خضراء تخصص للمشاريع البيئية والمناخية وصكوك إسلامية، إلى جانب إصدار سندات دولية بالعملة الصينية واليابانية. وستتراوح حصيلتها السنوية الخضراء بين 250 و500 مليون دولار، كما أنه من المتوقع جمع مبالغ مماثلة من خلال طرح سندات بالين الياباني وبالين الصيني.

مشروع خليجي أردني مصري للربط الكهربائي مع أوروبا

عمان - كشف مسؤولون بقطاع الطاقة في الأردن ومصر وهيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي عن خطط لتنفيذ مشروع ربط كهربائي بين الشبكة الخليجية وأوروبا عبر الأردن ومصر. ووافق المسؤولون خلال اجتماع

في العاصمة الأردنية عمان الخميس الماضي، على تشكيل لجنة فنية مشتركة وتحديد اطر زمنية وصياغة مذكرة تفاهم توطر لاسس التنفيذ.

ولم يذكر المسؤولون تفاصيل حول التكاليف المحتملة للمشروع أو التوقيت، الذي من المفترض أن تبدأ فيه عمليات تشييد الشبكة لنقل الكهرباء إلى أوروبا.

واعتبرت وزيرة الطاقة الأردنية هالة زواتي أن المشروع يشكل نواة للسوق العربية المشتركة للكهرباء القائمة على مبدأ تشغيل أنظمة كهربائية بطريقة تنافسية تغطي جميع الدول العربية.

وأكدت ضرورة اتخاذ خطوات عملية لتسريع إنجاز المشروع من خلال خطة عمل وإجراءات عملية، لأهمية المشروع في "خدمة البلدان العربية وتحقيق مصالح شعوبها".

ويشكل الإعلان خطوة ستعمل على ترسيخ التعاون القائم بين الأردن

وأوروبا. ووصفت رئيسية مجلس إدارة الشركة المصرية لنقل الكهرباء صباح مشالي، مشروع الربط بأنه "فرصة تاريخية" لتعزيز الربط مع دول الخليج، وتعزيز الربط القائم مع الأردن.

وقال مدير عام شركة الكهرباء الأردنية أمجد الرواشدة، في تصريح صحفي، إن "هيئة الربط الخليجي اختارت شركة استشارية لإعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للربط على نفقتها الخاصة".

وأوضح أن ذلك يأتي لتقييم جدوى الربط الكهربائي بين هيئة الربط الخليجي مع الأردن ومصر، وذلك من النواحي الفنية والبيئية والاقتصادية والمالية والتعاقدية.



شبكة مشتركة لتصدير الكهرباء